ليبيا في المشروع الأمريكي ـ الصهيوني: قطعة 'الدومينو' المهمة التي ينبغي سقوطها!!

24-1-2004

فالجانب الأوروبي يعتقد أنه لا بد من التعاون العربي- الإسرائيلي، وأنه لا بد من دعم الكيان الفلسطيني الجديد، ودعم المشاريع المشتركة لمثلث فلسطين- الأردن- إسرائيل، من أجل استكمال اتصال أقصى المشرق العربي الآسيوي وأقصاه المغاربي، وفي هذه الحالة تصبح حركة السلع والبضائع أوسع نطاقًا وأكثر استكمالا

بقلم محمود سلطان

مواد ذات علاقة

هل تدق ليبيا آخر مسمار في النعش العربي؟

ظلت فكرة "الشرق أوسطية" محض صيغة إسرائيلية، ترى في "المظلة الاقتصادية"، حلا قد ينهي غربة الكيان الصهيوني عن المنطقة العربية، إذا ما ارتبطت "تل أبيب" مع العواصم العربية بعلاقات اقتصادية، تفرز بمضي الوقت واقعا جديدا، يكون الولاء فيه لـ"المصلحة" فيما تحال "المثل العليا" مثل العقائد والقيم والأيديولوجيات، والثوابت الوطنية إلى المقاعد الخلفية. وظلت الفكرة متداولة فقط في الدوائر الإسرائيلية، منذ آباء الصهيونية الأوائل (هارتزل، بن جوريون) إلى أن استقرت في العقل العمالي الإسرائيلي بزعامة "شمعون بيريز"، بعد اتفاقيات أسلو عام 1993 كمشروع أكثر إغراء للكثير من الأطراف الدولية، ومع ذلك ظل بعيدا عن اهتمامات تلك الأخيرة.

بيد أن هذه "الرؤية الإسرائيلية" باتت بعد الحادي عشر من سبتمبر "حلا أمريكيا" لأزمات المنطقة العربية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، إذ جاءت لاحقة لخطة مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية "ريتشارد هاس" بشأن ما سماه "ديمقرطة المنطقة العربية" والتي تعتمد على إحداث تغييرات جوهرية في الأنظمة القائمة ، و كذلك في السياسات السائدة. وفي الوقت ذاته متزامنة مع مبادرتين من واشنطن جاءتا في وقت واحد (إبريل 2003)، الأول هو احتلال العراق و إسقاط نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، و الثاني هو مبادرة وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" المسماة "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط " والتي تشترط على الدول العربية و ما أوضحت ذلك صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في 10 مايو 2003: "إنهاء المقاطعة العربية مع إسرائيل؛ تمهيدا للتطبيع الكامل". وهو تزامن يشير ضمنيا إلى أن احتلال العراق هو بداية فك المنطقة و إعادة تركيبها على النحو الذي يحقق على المدى القريب الحلم الإسرائيلي (الأمريكي فيما بعد) بان يحل مسمى "الشرق أوسطية" محل ما استقر على تسميته "العالم العربي". واعتمدت الرؤية الأمريكية في هذا الإطار على نظرية "الدومينو الجديدة"، التي تتوقع أن الخطوة «الجريئة جدا» المتخذة ضد العراق

سوف يكون لها مفعول سريع في منطقة الشرق الأوسط كاملة، إما بأن تحدث تغييرات داخل مجتمعات تلك الأنظمة بفعل تأثير النموذج الذي سيبنى في العراق، أو بفعل الضغوط السياسية التي تكون دول المنطقة عرضة لها والتي سوف تدفعها إلى مراجعة سياساتها تجاه الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل. و يبدو أن الإسرائيليين كانوا على اطلاع مسبق على تفاصيل الخطط الأمريكية إذ كان من اللافت أن يعلن "زلمان شوفال" -السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إريل شارون- قبيل سقوط نظام صدام حسين في التاسع من إبريل 2003.. أن "الأحداث المتسارعة في بغداد، والسقوط القريب لنظام صدام يمكن أن يوجدا الظروف المناسبة لقيام شرق أوسط جديد أكثر سلامًا، نأمل أن يكون له تأثير إيجابي على قوى أخرى إرهابية أو تدعم الإرهاب في المنطقة"! . و تشير الدلائل ، في هذا الإطار ، إلى أن "نظرية الدومينو" ، باتت تؤتي ثمارها ، خاصة في المنطقة المستهدفة بالتغيير و الانخراط في المشروع الشرق أوسطي : إيران (التوقيع على برتوكولات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، و التعاون الأمني مع واشنطن ، و الكشف عن قائمة علماء الذرة الباكستانيين الذين ساعدوا طهران في مشروعها النووي) و السعودية (استجابة الرياض للضغوط الأمريكية المتعلقة بالإصلاحات السياسية الداخلية ، تغيير مناهج التعليم ، تسريبات صحفية إسرائيلية بوجود تعاون أمنى سعودي إسرائيلي بعد تفجيرات الرياض و هو ما أكده عضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست "مجلي وهبة" ، فضلا عن رغبة الرياض الضمنية لتطبيع العلاقات مع تل أبيب و التي جاءت في مبادرة الأمير عبد الله للسلام في مؤتمر قمة بيروت في مارس عام 2002) ، و سوريا (لا يكاد يمر يوم إلا وتعلن دمشق رغبتها في استئناف المفاوضات مع إسرائيل و بلا شروط مسبقة ، فضلا عن ترحيبها المثير للاستغراب لرضوخ ليبيا و إيران للضغوط الأمريكية ، و تواتر التكهنات باحتمال قيام الرئيس السوري بزيارة مفاجئة لتل أبيب) و أخيرا ليبيا (إعلانها طواعية تخليها عن أسلحة الدمار الشامل ، بل وتخليها عن القضايا العربية على وجه الإجمال) . و يأتي موقف الأخيرة كبشارة بقرب عصر "الشرق أوسطية" و استكمال تمهيد ما يقرب من 90 % من الأرض المقرر إقامة المشروع عليها ، إذ أن ليبيا كانت تعتبر المنطقة الجغرافية الفاصلة بين المغرب العربي المستسلم للمشاريع الأمريكية الإسرائيلية منذ سبعينيات القرن الماضي ، وبين المشرق العربي الذي باتت معظم دوله تحت الهيمنة الأمريكية المباشرة من جهة ، و حسمت موقفها نهائيا بشأن شرعية الكيان الصهيوني و اعتبرته دولة مستقلة ذات سيادة و في سبيلها إلى استكمال تطبيع كامل علاقاتها معه من جهة أخرى . أي أن ليبيا كانت قطعة الدومينو المهمة التي ينبغي إسقاطها كشرط أساسي ، من شروط تحقيق التجانس المؤسسي و الأيديولوجي للمنطقة المرشحة لإقامة السوق الشرق أوسطي على أراضيها ، و هو تجانس يتأسس على جملة من العناصر من بينها : الخصخصة ، إطلاق الحرية لقوى السوق ، تبني القيم الليبرالية في السياسة والحكم، الانفتاح الكامل و الغير مشروط على المجتمع الدولي وعلى رأسه إنهاء حالة الصراع مع العدو الصهيوني.

هذا من جانب، و من جانب آخر فإن إعادة ليبيا إلى مربع "بيت الطاعة الأمريكي"، يأتي متزامنا مع نضج و اتساع فكرة "الشرق أوسطية"، وتحولها من فكرة "أمريكية ـ

إسرائيلية" إلى "ضرورة اقتصادية" للدول الرأسمالية الغربية الكبرى. صحيح أنه (أي السوق الشرق أوسطي)، مشروع أمريكي - إسرائيلي في بداياته، وفي منطلقاته وأهدافه الإستراتيجية. ويبقى محكومًا بثقل الثنائي الإسرائيلي- الأمريكي، ولكنه أصبح في ذات الوقت مشروعًا متعدد الأطراف، بمعنى أن الأطراف التي تتدخل فيه هي أطراف دولية: الاتحاد الأوروبي، اليابان، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الأطراف الداخلية الممثلة في الدول العربية المعنية، وبشكل خاص الدول المجاورة للكيان الصهيوني، والدول الخليجية ، بالإضافة إلى تركيا، ومستقبلاً قد تنضم إيران المستبعدة حاليًا.

إن وجود ليبيا خارج الأنساق السياسية العربية الرسمية، التي قررت اللحاق بقاطرة المشاريع الأمريكية بالمنطقة، سيعيق حتما جوهر المشروع الشرق أوسطي والذي يهدف إلى ربط المشرق العربي بمغربه من خلال مثلث : السلطة الفلسطينية والأردن والكيان الصهيوني، باعتباره مركز الثقل الأساسي للمشروع الشرق أوسطي، فهو من جهة يضمن لإسرائيل التحكم في الأردن والكيان الفلسطيني، ومن ثم الانطلاق معهما نحو المنطقة العربية شرقا وغربا. وهي رؤية ستحظى بتعزيزات دولية من شأنها أن تحيله إلى حقيقة وإلى واقع على الأرض، سيما وأن هذا الربط بين المشرق العربي و غربه سيحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ، لأنه سيؤدي إلى مواصلة الربط عبر النفق الذي سيشق في جبل طارق، والذي سيسهل نقل البضائع والسلع وتنقُّل الأفراد بين أوروبا وشمال إفريقيا العربية. ومن جهة أخرى الدمج عبر أنابيب الغاز التي تبدأ من الجزائر و التي ستمر عبر المغرب و منها إلى أسبانيا وصولاً إلى ألمانيا.

وفي المشروع الشرق أوسطي يلتقي هذا مع مشروع نقل الغاز القطري إلى القصبة؛ حيث يجري تنسيق أردني- إسرائيلي- مصري بشأن هذا الغاز، فالجانب الأوروبي يعتقد أنه لا بد من التعاون العربي- الإسرائيلي، وأنه لا بد من دعم الكيان الفلسطيني الجديد، ودعم المشاريع المشتركة لمثلث فلسطين- الأردن- إسرائيل، من أجل استكمال اتصال أقصى المشرق العربي الآسيوي وأقصاه المغاربي، وفي هذه الحالة تصبح حركة السلع والبضائع أوسع نطاقًا وأكثر استكمالاً، وهذا ينطبق أيضًا على المشاريع الكهربائية وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بـ"ليبيا" كهمزة وصل جغرافية تربط بين كل هذه الأطراف المشاركة في المشروع الشرق أوسطي، و الذي بادرت بدورها في ترتيب سياساتها الخارجية مع الوعد بإجراء إصلاحات سياسية داخلية، على النحو الذي يفي بتلك الشروط و الحصول على بطاقة العضوية في السوق الشرق أوسطي من جهة، وفي نادي الدول العربية التي تتملق الكيان الصهيوني تزلفا لنيل رضى واستحسان البيت الأبيض من جهة أخرى.

تدق ليبيا آخر مسمار في النعش العربي؟

10-1-2004

من جهة أخرى تتطلع إسرائيل إلى الاستفادة من السمعة "الطيبة" التي تمتلكها ليبيا لدى الجيران الأفارقة لإعادة ربط خيط العلاقات الدبلوماسية الذي راح يتآكل ابتداء من انتفاضة سنة 2000 وما تبعها من أعمال إجرامية في حق الشعب الفلسطيني، فإسرائيل لم تنسى أنها نجحت في إقامة

علاقات مع 32 دولة إفريقية (عمليا مع جميع دول القارة باستثناء الدول العربية والإسلامية والمستعمرات البرتغالية)، واستطاعت أن تفتح

بقلم فيصل فرحي

بغض النظر عما إذا كان الموقف الليبي الرسمي من مسألة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ما زال ثابتا أو مسته هو أيضا رياح التغيير التي تجتاح مؤخرا الجماهيرية، فإن ما لا يمكن نفيه هو تلك "النبرة المسالمة" التي استجدت على لغة الزعيم معمر القذافي كلما ورد اسم إسرائيل على لسانه، ولا شك أن صاحب نظرية"إسراطين" لم يكن ليخفف من حدة لهجته دون أن تكون له مبررات ذلك، خاصة وهو الرجل المعروف بمواقفه "الاستعراضية" تجاه هذه المسألة بالذات، التي كانت تمثل – على حد قوله- مسألة وجود، ودون الدخول في متاهات الحرب الكلامية الدائرة رحاها حاليا بين سيف الإسلام نجل الرئيس الليبي و رون بروسور أحد مستشاري وزير الخارجية سيلفان شالوم، حول صحة الأخبار التي تقول أن لقاء يكون قد تم بين الطرفين بمبادرة من الدبلوماسية الليبية نجاة الحجاج، الغرض منه إذابة الجليد والتشاور حول كيفية إقامة علاقات دائمة على غرار ما يحدث مع بعض الدول العربية، تبقى "اللهجة" الليبية غير المعتادة تثير تساؤلات كثيرة، ليس فقط عن طبيعة العلاقات المستقبلية بين "الشريكين" وإنما تأثير ذلك على الحلفاء التقليديين والقضايا العادلة التي كانت ليبيا من الدول الداعمة لها.

أي اتفاق ليبي إسرائيل سيكون متبوع مباشرة بخطوات عملية يحاول كل طرف من خلالها إثبات حسن النوايا، وإذا كانت إسرائيل لا تملك غير التدخل لدى أمريكا لتسريع عملية رفع الحظر وقبول ليبيا في الحظيرة الدولية، فإن على الطرف الليبي الذي تنازل عن مشروعه النووي من تلقاء نفسه أن يقدم تقارير مفصلة عن طبيعة المساعدات التي قدمت للمقاومة الفلسطينية والجهات التي تقف وراءها، وكذا كمية الأموال والدعم الموجه لنصرة القضايا العربية، إضافة إلى هذا ولعله الأهم بالنسبة لإسرائيل، على ليبيا أن تقدم تقريرا شافيا وكافيا عن طبيعة التنسيق الليبي الإيراني في المجال النووي، وهو الأمر الذي يؤرق حاليا إسرائيل ما دامت إيران هي البلد المجاور الوحيد الذي ما زال يمتلك الأسلحة القادرة على إصابة أراضيها بعدما تخلت ليبيا عن ترسانتها الصاروخية التي كان يصل مداها إلى حدود 1300 كم ، وكسرت شوكة العراق، في نفس الوقت سيحقق هذا التقارب على الأقل خسائر لإيران فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية مع ليبيا على أساس أن الإضرار بالمصالح الاقتصادية الإيرانية يقلص بشكل أو بآخر من قدرة إيران على الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بما في ذلك التكنولوجيا الخاصة بالصناعة النووية سواء الموجهة للاستخدام السلمي أم العسكري.

من جهة أخرى تتطلع إسرائيل إلى الاستفادة من السمعة "الطيبة" التي تمتلكها ليبيا لدى الجيران الأفارقة لإعادة ربط خيط العلاقات الدبلوماسية الذي راح يتآكل ابتداء من انتفاضة سنة 2000 وما تبعها من أعمال إجرامية في حق الشعب الفلسطيني،

فإسرائيل لم تنسى أنها نجحت في إقامة علاقات مع 32 دولة إفريقية (عمليا مع جميع دول القارة باستثناء الدول العربية والإسلامية والمستعمرات البرتغالية)، واستطاعت أن تفتح سفارات مع 30 بلدا إفريقيا وتقنع أحد عشر دولة بإقامة تمثيل رسمي لديها، وهو ثقل دبلوماسي لا يستهان به، خاصة إذا تم توظيفه في التجمعات الدولية، وفي الحرب الدبلوماسية القائمة مع الطرف العربي الذي يشهد غيابا ملحوظا عن الساحة الإفريقية، علاوة على هذا ستستخدم إسرائيل الطرف الليبي لتسوية الكثير من الملفات العالقة في القارة خاصة ما تعلق منها بالبعد العسكري والإستراتيجي، إضافة إلى تسوية الصراعات الإفريقية بما يتماشى والرغبة الإسرائيلية (الصومال، الكنغو الديمقراطية، السودان، النزاع الإثيوبي الإريتري...).

سعي إسرائيل إلى إقامة علاقات ولو سرية مع ليبيا لا يخلو من بعده العربي، فإسرائيل تبحث في كل الحالات إلى تشتيت الموقف العربي وجعله ضعيفا، وأي تقارب من هذا النوع سيجعل ليبيا مكبلة بقيود الالتزامات على غرار ما يحدث حاليا مع كثير من الدول العربية، خاصة وأنها مهيأة لذلك بعدما نزعت عنها رداء العروبة في السنوات الأخيرة وتوجهت إلى القارة السمراء كنوع من رد الجميل على مساندتها والوقوف معها في محنتها، وتحديها للحظر الجوي في الوقت الذي لم تجرؤ ولا دولة عربية القيام بذلك،واكتفى معظمها بلعب دور الوسيط.